الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: إهمال طبي متعمد وقتل بطئ داخل السجن

ورقة موقف بخصوص ما يتعرض له الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح بعد مرور عام على حبسه احتياطيا

الناشر

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

[WWW.EC-RF.ORG](http://www.ec-rf.org/)

[Info@Rights-Freedoms.ORG](mailto:Info@Rights-Freedoms.ORG)

إعداد

سلمى مصطفى

الباحثة بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة

شريف عازر

مدير وحدة السياسات بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

إشراف

محمد الحلو

مدير الوحدة القانونية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

**مقدمة:**

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح هو مدافع عن حقوق الإنسان ومرشح سابق لرئاسة الجمهورية ورئيس حزب مصر القوية. تم القبض عليه يوم 14 فبراير 2018 من منزله بالتجمع الخامس، وعرض على نيابة أمن الدولة والتي وجهت له الاتهامات بتولي قيادة جماعة إرهابية ونشر وإذاعة أخبار كاذبة في القضية رقم 440 لسنة 2018 حصر أمن الدولة.

جاء القبض عليه على خلفية القبض على العديد من النشطاء والحقوقييين وأعضاء الحزب قبيل إقامة الانتخابات الرئاسية التي عقدت في مارس 2018. فقد تم القبض على العديد من الحقوقيين والنشطاء في تلك الفترة مثل أحمد طارق وحسن البنا ومصطفى الأعصر وعزت غنيم وغيرهم. وقد أتم أبو الفتوح عاما كاملا من الحبس الاحتياطي في قضية ملفقة وفي ظروف حبس غير آدمية ولا تناسب سنه ولا حالته الصحية.

تعرض أبو الفتوح للعديد من الانتهاكات منذ القبض عليه وحتى اليوم الحالي. فقد تم حبسه انفراديا طوال العام الماضي، ولا يتريض سوى في مكان ضيق معزولا عن الناس نصف ساعة في اليوم. يعاني أيضا الدكتور أبو الفتوح من الإهمال الطبي داخل السجن، حيث أنه مريض بالضغط والقلب ومشاكل في الظهر ويتم منعه من الذهاب للمستشفى لتلقي العلاج اللازم.

**تفاصيل ما يتعرض له د. أبو الفتوح:[[1]](#footnote-0)**

أولا: العزلة عن العالم الخارجي:

منذ أول يوم تم نقل الدكتور أبو الفتوح إلى سجن مزرعة طره وهو قيد الحبس الانفرادي ومعزول عن العالم الخارجي. وقد أفاد محاميه للمفوضية أنه محبوس في زنزانة داخل عنبر معزول مكون من ثمانية غرف. والعنبر خالي لا يوجد به سواه. وعندما يخرج للتريض يخرج نصف ساعة في اليوم في طرقة داخلية خاصة بالعنبر مساحتها 6 متر في متر فقط. لا يتمكن الدكتور أبو الفتوح من الاختلاط بأي من المساجين الآخرين أو التريض في مكان مفتوح. فقط يقضي اليوم كاملا في صمت مطبق ولمدة عام كامل.

ثانيا: ظروف معيشية سيئة:

يمكث الدكتور أبو الفتوح في زنزانة ضيقة وغير مؤثثة.ويعاني من تواجد الحشرات وعدم نظافة الزنزانة. كما أن إدارة السجن تمنع عنه دخول الطعام الذي يحضره إليه ذويه. فقط يقومون بإدخال الدواء.

ثالثا: إهمال طبي متعمد:

يعاني الدكتور أبو الفتوح من مشاكل صحية عديدة، ويحتاج لرعاية طبية. فهو يعاني من مشاكل بالقلب وتعرض لأكثر من أربعة ذبحات صدرية خلال فترة حبسه. ويتم التعنت في نقله للمستشفى.[[2]](#footnote-1)

وتكتفي إدارة السجن بعرض أبو الفتوح على طبيب السجن في عيادة غير مجهزة لحالته الطبية. وقد أفاد محاميه للمفوضية بأنه يتم الكشف عليه كشف ظاهري فقط من قياس للضغط والسكر.

ونظرا لعزلته عن العالم الخارجي وتواجده في العنبر بمفرده، فقد تعرض لإصابة في ظهره أثناء تعرضه لذبحه صدرية، حيث لم يسمعه أحد حينما نادى بالمساعدة، مما أدى لوقوعه على ظهره وإصابته بانزلاق غضروفي. وقد استمر على وضعه شهور لا يستطيع المشي نتيجة تلك الإصابة، ومع ظروف عربية الترحيلات السيئة أصبحت حالة ظهره أسوء. وقد تقدمت هيئة الدفاع عنه بطلب نقله لجلسات التجديد بواسطة سيارة إسعاف ولكن تم رفض الطلب. وكان دائما يحضر الجلسات وهو محمولا من قبل أمناء الشرطة والعساكر لعدم قدرته على المشي. وأفاد المحامي عبد الرحمن هريدي للمفوضية بأنه تم إحضار طبيب عظام مؤخرا للكشف عليه في زنزانته وتم علاجه وبدأ يتعافى وتمكن من المشي على رجليه مرة أخرى.

رابعا: المنع من الزيارة مؤخرا:

تم منع أهل الدكتور أبو الفتوح من زيارته مؤخرا خلال الأسبوع الماضي، حيث قام ذويه بمحاولة زيارته لخمسة أيام متتالية دون جدوى، حتى تم السماح لهم مؤخرا برؤيته يوم 10 فبراير 2019 ولكن بسجن طرة شديد الحراسة 2 المعروف بسجن العقرب ومن وراء حاجز زجاجي.

ولم يقتصر المنع من الزيارات على أبو الفتوح وحده، فقد شهدت الفترة الأخيرة منع العديد من النشطاء والحقوقيين المحبوسين من الزيارة مثل علاء عبد الفتاح وأحمد دومة ومحمد القصاص وغيرهم.

**تعنت في رفع الانتهاكات عن أبو الفتوح:**

تقدم المحامين المختصين بالدفاع عن الدكتور أبو الفتوح بكافة الطلبات والإجراءات لضمان الحفاظ على حياته وصحته. فقد تم تقديم طلبات وشكاوى للنائب العام ونيابة المعادي لإخلاء سبيله نظرا لظروفه الصحية ولم يتم الاستجابة لها.

كما تم تقديم طلبات لنقله إلى مستشفى السجن نظرا لحاجته للتواجد بالعناية المركزة وأيضا تم رفض الطلب. كما تم رفض الطلبات المتكررة لتجهيز سيارة إسعاف له تقوم بنقله من وإلى جلسات التجديد أثناء إصابته بالانزلاق الغضروفي. ولم يتم الاستجابة حتى الآن لأي طلب أو التماس لتحسين ظروف حبسه أو لتلقيه العلاج الملائم رغم كبر سنه وخطورة حالته الصحية.

**خاتمة وتوصيات:**

إن ما يتعرض له الدكتور أبو الفتوح منذ بداية حبسه يعرض حياته للخطر ويتنافى مع كل المعايير الدولية والدستورية للحفاظ على حقوقه الأساسية وأولها حقه في العلاج وفي الحياة.

وقد أصبح من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن ما يحدث مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح من تعنت هو أمر متعمد ويعتبر قتلا بطيئا، حيث أن عدم تلقيه الرعاية الصحية ممكن أن يؤدي إلى تفاقم حالته الصحية بل وإلى وفاته. ولا يخفى على أحد ما حدث مع مهدي عاكف عضو جماعة الإخوان المسلمين حيث توفي داخل محبسه نتيجة الإهمال الطبي داخل السجن وعدم الاهتمام بحالته الصحية. وقد باتت تلك الأمور تحدث بهدف الانتقام من المعارضين والخصوم السياسيين بما يتنافى مع كل المعايير الدولية ومع الدستور المصري.

وعليه تقدم المفوضية المصرية للحقوق والحريات بمجموعة توصيات:

1. الإفراج الصحي عن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح حفاظا على حياته وعلى صحته. واحترام حقوقه الأساسية في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية والتي أقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[[3]](#footnote-2)
2. تحسين الأوضاع داخل السجون وإخضاعها لرقابة، وضمان تمتع المساجين بكل حقوقهم في حياة آدمية داخل السجون، إعمالا بنص المادة 56 من الدستور المصري.[[4]](#footnote-3)
3. التوقف عن استخدام الحبس الاحتياطي كعقوبة بحد ذاته للمعتقلين على خلفية سياسية. فالحبس الاحتياطي ما هو إلا تدبير احترازي يمكن استبداله بتدابير أخرى تضمن عدم فرض قيود مجحفة على حرية الأشخاص لكونهم مازالوا غير مدانين وإعمالا بالقاعدة الأساسية بأن الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته.
4. احترام حرية الرأي والتعبير، وتغيير سياسة الأجهزة الأمنية في التعامل مع المعارضين السياسيين على أنهم أعداء وخطرا على الأمن القومي للبلاد ويجب محاربتهم والتنكيل بهم.
5. إسقاط كافة التهم عن الدكتور أبو الفتوح والإفراج عن جميع معتقلي الرأي.

1. 9 أشهر انفرادي بدون رعاية طبية، متاح على الرابط التالي: <http://www.adalaheg.org/wp-content/uploads/2018/12/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD.pdf?fbclid=IwAR0xZgyAevnLGhE2cKRwx-bu-1uqSGSYFDEB0AfFO-ZmI9gdlA26hn8RrEI> آخر دخول بتاريخ 13 فبراير 2019. [↑](#footnote-ref-0)
2. #بيان\_صحفي مشترك | حياة أبو الفتوح في خطر الإهمال الطبي في السجون قتل عمد أم تعمد لترهيب الخصوم السياسيين؟، بيان صحفي، متاح على الرابط التالي: <https://www.ec-rf.net/?p=2824> آخر دخول بتاريخ 13 فبراير 2019. [↑](#footnote-ref-1)
3. المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. متاح على الرابط التالي: [l](http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html) http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.htmlآخر دخول بتاريخ 13 فبراير 2019. [↑](#footnote-ref-2)
4. تنص المادة على " السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائى، ويحظر فيها كل ما ينافى كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر. وينظم القانون أحكام إصلاح و تأهيل المحكوم عليهم، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم". [↑](#footnote-ref-3)